

النقابي الحسن المرضي ل "الحركة"

المغاربية قطعوا مع العنف وأعمال الشغب في المسيرات العمالية لا يمكن إنجاح أي حوار اجتماعي دون إشراك كل الفرقاء الاجتماعيين المؤسسة الملكية هي المؤسسة الوحيدة التي تهمها مصلحة الشعب

● أجرى الحوار: إبراهيم الشعبي

كما وعدناكم في بداية هذا الأسبوع الذي نودعه، ننشر اليوم الاستجواب الذي أجرته يومية "الحركة" مع المناضل النقابي الحسن المرضي، الكاتب العام الوطني للنقابة الشعبية للمأجورين في هذا اللقاء الصحافي تأسف المرضي على أن النقابات التقليدية بالمغرب لا تزال تشتغل على منحج الثمانينات وما قبل، إذ ليست لها القدرة على الحوار والتحاور لإقناع الحكومة والمأجورين للترجع عن الإنزلاقات التي قد يرتكبونها.

احتج على عدم شرعية الحوار الاجتماعي وإقصاء فريقه الاجتماعي الذي له ما يؤهله من أجل الحضور في الحوار للإدلاء بمشاكل الفئة التي منحتة ثقته، سواء في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء الجهوية أو المركزية، أو في مجالس الجهات أو في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وفي الصندوق المغربي للتقاعد.

واستنكر عملية الاقتطاع من أجور المضربين عن العمل التي تشكل إهزا على الحق في ممارسة الإضراب، وخرقا لما هو منصوص عليه في الدستور، وبالتالي اعتبر ممارسة الحكومة للاقتطاع خرقا سافرا لمبدأ المشروعية الدستورية.

كما تناول هذا النقابي العصامي في الحوار نفسه، العديد من القضايا الأخرى التي تشغل بال كل الفرقاء الاجتماعيين في هذا الظرف العصيب الذي يعرفه المشهد النقابي المغربي.



المواد الأساسية عن طريق صندوق المقاصة. إلا أننا في النقابة الشعبية للمأجورين نسجل أسلوب الإقصاء الذي تنتهجه الحكومة ضد مركزيتنا بعدم مشاركتنا في الحوار الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، أرى أن اللجوء إلى الإضراب كحل لتسليم الحوار بين النقابات والحكومة، أصبح متجاوزا في الدول المتقدمة والتي قطعت مراحل متميزة في العمل النقابي، ذلك أن رد الفعل النقابي الداعي إلى الإضراب لا يرقى إلى مستوى التوازنات الاجتماعية المطروحة علينا اليوم، والتي تستدعي تضامنا الجهود وتوفير الإرادة السياسية للتهوض بالملف الاجتماعي بالمغرب بشكل عام.

هل يمكن أن نزع من الحوار الاجتماعي قد وصل إلى الباب المسدود؟

● أظن أن هذا الملف متشعب شيئا ما، إذا ما نظرنا إلى القضايا التي طرحتها العولة، وإلى وضعية النقابات التي لا تزال تسير بخطى السلفية، بمعنى أنها ولحد الساعة لم تتقدم بطروحات اجتماعية جديدة تمكن من تجاوز الوضع المشروع عن العمل.

وأعتقد أن الركيزات النقابية والحكومية معا ليس لهما منظور استراتيجي للبعد الاجتماعي، فالحكومة تعتمد في أغلب الأحيان على الحلول الارتجالية، ويبدو من خلال الأضواء التي قطعها الحوار الاجتماعي والتي استغرقت ثلاثة أشهر، أن الحكومة لا تستند على مخطط اجتماعي مدروس بشكل عقلائي للممكن من الإجابة على استفسارات الركيزات النقابية، كما يلاحظ على العمل النقابي أنه يعيش أزمة نظرية، تجلت بالخصوص في عجز الركيزات النقابية عن صياغة مشروع اجتماعي جاد وقابل للتحقيق، ويسير التغييرات التي تفرضها العولة.

ومن منطلقنا كفريق اجتماعي يعمل طبقا للقوانين الجاري بها العمل، نعلن عن استيائنا من تصريحات الوزير الأول الرامية إلى الاقتطاعات من أجور الموظفين المضربين عن العمل، علما أن القرار يدخل ضمن القرارات العشوائية والمزاجية لهذه الحكومة القوية بدمقراتها والتي عين وزيرها الأول من الحزب الذي حصل على أكبر عدد من النواب، والضعيفة في تنسيقها بين أعضائها، وإقصائها المنهج لبعض الركيزات النقابية بذريعة أقل تمثيلية والمسجل عليها أيضا عدم احترام الأجل لعقد بعض المجالس الإدارية والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، هذا الأخير الذي أصبح صوريا ومفرغا من أي محتوى، فهذا الإجراء يعد مسا خطيرا بحق دستوري ثابت وهو ما يعكس عدم مسابرة الحكومة للتوجهات التي تسير فيها دولة الحق والقانون.

● لا يمكن للجوء إلى تحكيم ملكي للحسم في الصراع بين النقابات والحكومة، مؤسسة الملك هي المؤسسة التي تهمها مصلحة الشعب بالدرجة الأولى، كما أن معظم القرارات والمبادرات التنموية والأوراش الكبرى كانت بمبادرة ملكية فاجأ بها جلالة الملك نصره الله وأيده الحكومة والشعب، لذا أعتقد أن الحوار إذا ما وصل إلى الباب المسدود، فلم لا اللجوء إلى تحكيم ملكي للحسم في الصراع بين الحكومة والنقابات.

● هل تعتقد وأنت النقابي المتحرس، أن الركيزات النقابية قادرة على قلب موازين القوى لصالحها؟
● في الوقت الراهن، ليس لدي موقف معين، لأن الهدف الأسمى الذي يطمح الجميع للوصول إليه هو خدمة الطبقة المتجورة، أما مسألة الصراعات والمصالح من ستقلب موازين القوى، فهي مهمة متروكة لمن يجيد إعطاء الفتوى فيها.

● في نظركم لماذا هذا التبعث الحكومي ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية؟
● لا أسمى رد فعل الحكومة تعنتا ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية، بقدر ما أرجع سببه إلى الأزمة التي يعيشها المغرب نتيجة التباطؤ في مسابرة التكنولوجيا الحديثة والتطورات التي فرضها العصر، وبالتالي لا يمكن تحقيق مجموعة من المطالب دفعة واحدة، خاصة أن الحكومة استجابت للعديد من المطالب في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، بما فيها التزام الحكومة بتحسين دخل الموظفين، عبر الزيادة في الأجور، وتخفيض الضريبة على الدخل، والزيادة في التعويضات العائلية، وفي المعاشات التقاعدية والعسكرية، ومراجعة الحصص الخاص بالتقنية الداخلية، والتي كلفت الدولة حسب تصريح محمد عبو الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، أكثر من 16 مليار درهم للفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، عوض سنة 2012، كما كان مقررا في الجولة الأولى، فضلا عن دعم

● كيف يمكن لأسوأ وأضعف حكومة في تاريخ المغرب أن تتحدى الركيزات النقابية؟
● كتابة حديثة وذات مبادئ، لم تعاد على إطلاق الأحكام المجانية على أي جهة معينة، فلم تضرب إلا فترة قصيرة على تعيين هذه الحكومة، وبالتالي فهي لا تملك عصا سحرية لحل كل المشاكل المطروحة، صحيح أن الحوار وصل إلى الباب المسدود، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الحكومة ضعيفة أو أنها أضعف حكومة في تاريخ المغرب استطاعت أن تتحدى الركيزات النقابية.
● ثم ماهي في نظركم المكتسبات التي انتزعتها النقابات التي تسمى الأكثر تمثيلية من الحكومات السابقة؟ نلاحظ أن نفس السيناريو يتكرر

لفائدة مصالحتها الشخصية.

● ما هو موقفك العملي في النقابة الشعبية للمأجورين للتصدي للاقتطاعات التي طالت الشغيلة المغربية؟
● نرى أن ممارسة حق الإضراب يستمد مرجعيته القانونية من الفقرة الثانية من الفصل 14 من الدستور، وهو نص دستوري صريح يعتبر بمثابة أسمى نص مرجعي ينظم الإضراب، ولا يمكن في هذه الحالة تطبيق أي نص قانوني أدنى منه، مهما كان مصدره، لأن هذا من شأنه المس بالحصانة الدستورية لهذا الحق، لذلك نرى أن عملية الاقتطاع من أجور المضربين عن العمل تشكل إهزا على الحق في ممارسة الإضراب، وخرقا لما هو منصوص عليه في الدستور، وبالتالي نعتبر ممارسة الحكومة للاقتطاع خرقا سافرا لمبدأ المشروعية الدستورية، فيما تستند الحكومة في دفاعها عن فكرة الاقتطاع من أجور المضربين عن العمل، على قاعدة أداء الأجر مقابل القيام بالعمل استنادا إلى مرسوم 1967 الذي يعتبر بمثابة نظام للمحاسبة العامة، على اعتبار أن الاقتطاع يعتبر جزاءا يترتب عن الغياب غير المشروع عن العمل.

● بداية نود أن تعرف تقييمك للوضع النقابي الحالي بالمغرب؟
● للأسف، النقابات بالمغرب لا تزال تشتغل على منحج الثمانينات وما قبل، إذ ليست لها القدرة على الحوار والتحاور لإقناع الحكومة والمأجورين للترجع عن الإنزلاقات التي قد يرتكبونها، لهذا تلجأ في أغلب الأحيان إلى الإضراب، الذي قد يعرض للمأجورين إلى التوقف عن العمل أو الطرد أو الاقتطاع من الأجور، وهي إجراءات أثرت سلبا على العمل النقابي النبيل، وادت إلى تفور شريحة اجتماعية عريضة من النقابات، لذلك دعت الحاجة إلى ضرورة خلق فريق اجتماعي حديث وقادر على الحوار المسؤول والبناء، ودون اللجوء إلى الإضراب الذي نعتبره في النقابة الشعبية للمأجورين كالطلاق الذي يعتبر أبغض الحلال عند الله، إذ لا يتم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد كافة الطرق المؤدية إلى الصلح.

● بعد مراسلتها للوزير الأول، النقابات تدعو إلى مسيرة عمالية احتجاجية، هل يمكن اعتبار هذه الخطوة نوعا من التصعيد؟
● يمكن، مادامت المسيرة ستتمثل للاحتجاج على عملية الاقتطاعات التي نهجتها الحكومة، فبدونها رسالة احتجاج عن هذه العملية لإشعار السلطات والحكومة في شخص الوزير الأول، أننا نحتج أولا على عدم شرعية الحوار الاجتماعي وإقصائها كفريق اجتماعي لنا ما يؤهله من أجل الحضور في الحوار للإدلاء بمشاكل الفئة التي منحتنا ثقته، سواء في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، الجهوية أو المركزية، أو في مجالس الجهات أو في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وفي الصندوق المغربي للتقاعد.

● يمكن، مادامت المسيرة ستتمثل للاحتجاج على عملية الاقتطاعات التي نهجتها الحكومة، فبدونها رسالة احتجاج عن هذه العملية لإشعار السلطات والحكومة في شخص الوزير الأول، أننا نحتج أولا على عدم شرعية الحوار الاجتماعي وإقصائها كفريق اجتماعي لنا ما يؤهله من أجل الحضور في الحوار للإدلاء بمشاكل الفئة التي منحتنا ثقته، سواء في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، الجهوية أو المركزية، أو في مجالس الجهات أو في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وفي الصندوق المغربي للتقاعد.

● هل تعتقد وأنت النقابي المتحرس، أن الركيزات النقابية قادرة على قلب موازين القوى لصالحها؟
● في الوقت الراهن، ليس لدي موقف معين، لأن الهدف الأسمى الذي يطمح الجميع للوصول إليه هو خدمة الطبقة المتجورة، أما مسألة الصراعات والمصالح من ستقلب موازين القوى، فهي مهمة متروكة لمن يجيد إعطاء الفتوى فيها.

● في نظركم لماذا هذا التبعث الحكومي ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية؟
● لا أسمى رد فعل الحكومة تعنتا ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية، بقدر ما أرجع سببه إلى الأزمة التي يعيشها المغرب نتيجة التباطؤ في مسابرة التكنولوجيا الحديثة والتطورات التي فرضها العصر، وبالتالي لا يمكن تحقيق مجموعة من المطالب دفعة واحدة، خاصة أن الحكومة استجابت للعديد من المطالب في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، بما فيها التزام الحكومة بتحسين دخل الموظفين، عبر الزيادة في الأجور، وتخفيض الضريبة على الدخل، والزيادة في التعويضات العائلية، وفي المعاشات التقاعدية والعسكرية، ومراجعة الحصص الخاص بالتقنية الداخلية، والتي كلفت الدولة حسب تصريح محمد عبو الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، أكثر من 16 مليار درهم للفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، عوض سنة 2012، كما كان مقررا في الجولة الأولى، فضلا عن دعم

● كيف تتصورون أنتم كنقابة قريبة من حزب معارض هذه المسيرة العمالية؟
● سنكون كبقية المسيرات التي نظمت سابقا، وبالطبع سيكون القرار النهائي للحكومة، ما دام القرار بيدنا، وما دامت النقابات قد تخلت عن دورها

● كيف تتصورون أنتم كنقابة قريبة من حزب معارض هذه المسيرة العمالية؟
● سنكون كبقية المسيرات التي نظمت سابقا، وبالطبع سيكون القرار النهائي للحكومة، ما دام القرار بيدنا، وما دامت النقابات قد تخلت عن دورها

● يمكن، مادامت المسيرة ستتمثل للاحتجاج على عملية الاقتطاعات التي نهجتها الحكومة، فبدونها رسالة احتجاج عن هذه العملية لإشعار السلطات والحكومة في شخص الوزير الأول، أننا نحتج أولا على عدم شرعية الحوار الاجتماعي وإقصائها كفريق اجتماعي لنا ما يؤهله من أجل الحضور في الحوار للإدلاء بمشاكل الفئة التي منحتنا ثقته، سواء في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، الجهوية أو المركزية، أو في مجالس الجهات أو في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وفي الصندوق المغربي للتقاعد.

● هل تعتقد وأنت النقابي المتحرس، أن الركيزات النقابية قادرة على قلب موازين القوى لصالحها؟
● في الوقت الراهن، ليس لدي موقف معين، لأن الهدف الأسمى الذي يطمح الجميع للوصول إليه هو خدمة الطبقة المتجورة، أما مسألة الصراعات والمصالح من ستقلب موازين القوى، فهي مهمة متروكة لمن يجيد إعطاء الفتوى فيها.

● في نظركم لماذا هذا التبعث الحكومي ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية؟
● لا أسمى رد فعل الحكومة تعنتا ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية، بقدر ما أرجع سببه إلى الأزمة التي يعيشها المغرب نتيجة التباطؤ في مسابرة التكنولوجيا الحديثة والتطورات التي فرضها العصر، وبالتالي لا يمكن تحقيق مجموعة من المطالب دفعة واحدة، خاصة أن الحكومة استجابت للعديد من المطالب في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، بما فيها التزام الحكومة بتحسين دخل الموظفين، عبر الزيادة في الأجور، وتخفيض الضريبة على الدخل، والزيادة في التعويضات العائلية، وفي المعاشات التقاعدية والعسكرية، ومراجعة الحصص الخاص بالتقنية الداخلية، والتي كلفت الدولة حسب تصريح محمد عبو الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، أكثر من 16 مليار درهم للفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، عوض سنة 2012، كما كان مقررا في الجولة الأولى، فضلا عن دعم

● كيف تتصورون أنتم كنقابة قريبة من حزب معارض هذه المسيرة العمالية؟
● سنكون كبقية المسيرات التي نظمت سابقا، وبالطبع سيكون القرار النهائي للحكومة، ما دام القرار بيدنا، وما دامت النقابات قد تخلت عن دورها

● هل تعتقد وأنت النقابي المتحرس، أن الركيزات النقابية قادرة على قلب موازين القوى لصالحها؟
● في الوقت الراهن، ليس لدي موقف معين، لأن الهدف الأسمى الذي يطمح الجميع للوصول إليه هو خدمة الطبقة المتجورة، أما مسألة الصراعات والمصالح من ستقلب موازين القوى، فهي مهمة متروكة لمن يجيد إعطاء الفتوى فيها.

● في نظركم لماذا هذا التبعث الحكومي ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية؟
● لا أسمى رد فعل الحكومة تعنتا ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية، بقدر ما أرجع سببه إلى الأزمة التي يعيشها المغرب نتيجة التباطؤ في مسابرة التكنولوجيا الحديثة والتطورات التي فرضها العصر، وبالتالي لا يمكن تحقيق مجموعة من المطالب دفعة واحدة، خاصة أن الحكومة استجابت للعديد من المطالب في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، بما فيها التزام الحكومة بتحسين دخل الموظفين، عبر الزيادة في الأجور، وتخفيض الضريبة على الدخل، والزيادة في التعويضات العائلية، وفي المعاشات التقاعدية والعسكرية، ومراجعة الحصص الخاص بالتقنية الداخلية، والتي كلفت الدولة حسب تصريح محمد عبو الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، أكثر من 16 مليار درهم للفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، عوض سنة 2012، كما كان مقررا في الجولة الأولى، فضلا عن دعم

● كيف تتصورون أنتم كنقابة قريبة من حزب معارض هذه المسيرة العمالية؟
● سنكون كبقية المسيرات التي نظمت سابقا، وبالطبع سيكون القرار النهائي للحكومة، ما دام القرار بيدنا، وما دامت النقابات قد تخلت عن دورها

● هل تعتقد وأنت النقابي المتحرس، أن الركيزات النقابية قادرة على قلب موازين القوى لصالحها؟
● في الوقت الراهن، ليس لدي موقف معين، لأن الهدف الأسمى الذي يطمح الجميع للوصول إليه هو خدمة الطبقة المتجورة، أما مسألة الصراعات والمصالح من ستقلب موازين القوى، فهي مهمة متروكة لمن يجيد إعطاء الفتوى فيها.

● في نظركم لماذا هذا التبعث الحكومي ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية؟
● لا أسمى رد فعل الحكومة تعنتا ضد المطالب العادلة للشغيلة المغربية، بقدر ما أرجع سببه إلى الأزمة التي يعيشها المغرب نتيجة التباطؤ في مسابرة التكنولوجيا الحديثة والتطورات التي فرضها العصر، وبالتالي لا يمكن تحقيق مجموعة من المطالب دفعة واحدة، خاصة أن الحكومة استجابت للعديد من المطالب في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، بما فيها التزام الحكومة بتحسين دخل الموظفين، عبر الزيادة في الأجور، وتخفيض الضريبة على الدخل، والزيادة في التعويضات العائلية، وفي المعاشات التقاعدية والعسكرية، ومراجعة الحصص الخاص بالتقنية الداخلية، والتي كلفت الدولة حسب تصريح محمد عبو الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، أكثر من 16 مليار درهم للفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، عوض سنة 2012، كما كان مقررا في الجولة الأولى، فضلا عن دعم

المستجوب في سطور

الأستاذ الحسن المرضي
مهندس دولة، الدرجة الممتازة
ماجستير في العلوم الهندسية
الكاتب العام الجهوي لاتحاد مهندسي الجماعات المحلية بالمغرب
أستاذ مؤطر بمديرية تكوين أطر وزارة الداخلية
مستشار بمجلس جهة الرباط، سلا، زمور، زعير
عضو المجلس الأعلى للوظيفة العمومية
عضو المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد
الكاتب العام الوطني للنقابة الشعبية للمأجورين

البلد من جديد في دوامة العنف ولتشجيع إقلاعه الاقتصادي والاجتماعي. من جهة أخرى، أشاد الدبلوماسي المغربي بقرار الأمين العام الأممي بإحداث مكتب مندمج للأمم المتحدة خاص بتعزيز السلم في أفريقيا الوسطى من أجل وضع مقاربة أكثر انسجاما للمنظمة تجمع بين المتطلبات الخاصة بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان، منوها بالمناسبة بممثل الهيئة الأممية في هذا البلد فرانسوا لونسو قال من غينينا، الذي استقال لأنخراط في الحياة السياسية ببلاده. وتعتبر لجنة بناء السلام آلية استشارية جديدة بالنسبة للبلدان التي شهدت نزاعات مسلحة وتنص قرارات الجمعية العامة الخاصة بإحداث هذه الهيئة أيضا على وضع صندوق ومكتب لبناء السلام.

الديمقراطية، من خلال المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. وقال إن التحدي الأكبر استعجالا من أجل تعزيز السلم بهذا البلد الأفريقي هي إطلاق مسلسل نزع السلاح وتوقف نشاط هذه المجموعات وإعادة إدماج عناصرها، معربا عن أسفه كون أن هذا المسلسل يبقى رهين اندماج الثقة بين المجموعات السياسية العسكرية التي لم تقدم بعد لوائح محاربيها. وعبر السفير عن أمه في أن يتم احترام أجل 16 مارس الجاري وأن يشارك مجموع الأحزاب بإفريقيا الوسطى في حوار سياسي شامل. وفي هذا الصدد، اعتبر لوليشكي أن دور لجنة تعزيز السلم وانخراط الشركاء الثنائيين والدوليين أساسيين من أجل تعبئة الموارد الضرورية لتفادي سقوط هذا

أكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة محمد لوليشكي أول أمس على ضرورة مواكبة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تحقيق السلم والتنمية. ودعا لوليشكي في كلمة أمام لجنة بناء السلام بالأمم المتحدة إلى إيجاد آليات موسومة لأجندات وأولويات شعب أفريقيا الوسطى من أجل مساعدته على تعزيز استقراره وعلى الشروع في إقلاعه الاقتصادي، مبرزاً الأهمية القصوى لدعم المجموعة الدولية لهذه الجهود. وشدد الدبلوماسي المغربي، الذي أعرب عن أسفه لعودة العنف في شمال البلاد، على ضرورة أن تُفخرط المجموعات المتطرفة المسؤولة عن أعمال العنف هاته في الحوار السياسي الشامل والقيام بالدور المناط بها في إعادة بناء البلاد وتعزيز

السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يؤكد على ضرورة مواكبة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تحقيق السلم والتنمية

التحرير: 037.76.86.20 / 037.76.86.77 / 037.76.63.83

العنوان: ملتقى زنقة مولاي عبد الحفيظ وزنقة يوسف ابن تاشفين عمارة 30 الطابق الثاني المكتب رقم 5 حسان الرباط

البريد الإلكتروني: http://www.harakamp.ma / haraka@menara.ma / harakapress@gmail.com

الضوثة والإشهار: هاتف فاكس: 037.76.86.67 / هاتف فاكس: 037.26.35.81 / الهاتف: 037.72.73.50 / annoncechams@yahoo.fr

التقييم الدولي ISSN 1454 الإيداع القانوني 12 - 1966 ص.ب 1317 رقم للجنة الثانية لصحافة المكتوبة: ي.ح.ع / 008 - 05

مدير التحرير والنشر علي اشبان رئيس التحرير محمد مشهور

عضو هي FM E J 2007 www.ojd.rts

توزيع للبريد الإلكتروني / press

السحب مطابع

الضوثة والإشهار: هاتف فاكس: 037.76.86.67 / هاتف فاكس: 037.26.35.81 / الهاتف: 037.72.73.50 / annoncechams@yahoo.fr

التحرير: 037.76.86.20 / 037.76.86.77 / 037.76.63.83

العنوان: ملتقى زنقة مولاي عبد الحفيظ وزنقة يوسف ابن تاشفين عمارة 30 الطابق الثاني المكتب رقم 5 حسان الرباط

البريد الإلكتروني: http://www.harakamp.ma / haraka@menara.ma / harakapress@gmail.com

الضوثة والإشهار: هاتف فاكس: 037.76.86.67 / هاتف فاكس: 037.26.35.81 / الهاتف: 037.72.73.50 / annoncechams@yahoo.fr